

Distr.: General
30 October 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم

المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الدورة الحادية عشرة

جنيف، 30 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم
المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن أعمال
دورته الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي 30 أيلول/سبتمبر و1 تشرين الأول/أكتوبر 2024



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة دورته الحادية عشرة في قصر الأمم بجنيف، يومي 30 أيلول/سبتمبر و1 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

أولاً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- افتتح نائب الأمانة العامة للأونكتاد الدورة. وألقى المتحدثون التالون كلمات افتتاحية: ممثل كمبوديا، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل النيجر، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل إندونيسيا.

2- وفي كلمته الافتتاحية، سلط نائب الأمانة العامة للأونكتاد الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، وأشار إلى التحديات التي تواجهها، بما في ذلك الآثار الناجمة عن الجائحة، وانقطاعات سلسلة الإمداد، وارتفاع أسعار الطاقة وتغير المناخ، والتي أثقلت كاهل عملياتها وقدرتها التنافسية. وشدد على ضرورة أن تتبنى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تكنولوجيات رقمية وممارسات مستدامة من أجل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والبقاء قادرة على المنافسة، وأشار إلى أن خدمات تطوير الأعمال بحاجة إلى أن تتطور وفقاً لذلك، لمرافقة هذه المنشآت والأعمال التجارية الناشئة. وأكد نائب الأمانة العامة من جديد التزام الأونكتاد بدعم تطوير هذه المنشآت ومساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسات ريادة الأعمال وبرامج بناء القدرات، مستشهداً بأمثلة من برنامج إمبريتيك وبرنامج تيسير الأعمال التجارية. وأخيراً، أشار نائب الأمانة العامة إلى أن الخبراء في الدورة الحالية سينتشفون السياسات التي أثبتت فعاليتها في دعم تطوير ونمو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة؛ وناقشون دور خدمات تطوير الأعمال في تهيئة بيئات قوية لريادة الأعمال، وخاصة في البلدان النامية؛ وتبادل أفضل الممارسات التي يمكن أن تُرشد السياسات العامة وتدفع التغيير الإيجابي.

3- وقدمت مديرة شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "خدمات تطوير الأعمال من أجل تهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية دعماً للتنمية المستدامة" (TD/B/C.II/MEM.4/31). وأشارت إلى أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً حاسماً في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الاقتصادات. وأكدت على أهمية توفير خدمات تطوير الأعمال المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتنوعة ومساهمتها المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، لتهيئة بيئة فعالة لخدمات تطوير الأعمال. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى إجراءات سياساتية لتيسير وضع مجموعة شاملة ومتنوعة من خدمات تطوير الأعمال وآليات تنفيذها، وخاصة في ضوء السياق العالمي الحالي، حيث أدت التطورات التكنولوجية السريعة، والحاجة إلى تسريع التحول في مجال الطاقة، والبحث عن حلول للآزمات البيئية والمناخية وظهور مهارات حاسمة جديدة إلى استحداث تحديات وفرص جديدة لمقدمي خدمات تطوير الأعمال. وأخيراً، أشارت المديرية إلى أن الأونكتاد يرحب بريادة الأعمال من خلال الاستفادة من

الشبكات العالمية من أجل تبادل المعرفة وتعزيز تنمية المهارات بين رواد الأعمال الناشئين، ومن خلال مبادرات مختلفة، مثل المنصات الرقمية الحكومية لتيسير الأعمال وبرنامج المحاسبة وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة.

4- وشددت المتحدثة الرئيسية، أستاذة الابتكار الاجتماعي وعميدة برنامج الماجستير التنفيذي في برنامج إدارة الأعمال بالمعهد الدولي للتنمية الإدارية، على أهمية بناء الجسور بين النظرية والممارسة وبين السياسات الكلية والحقائق التي يواجهها رواد الأعمال. وأشارت إلى مبادرة يقودها المعهد الدولي للتنمية الإدارية تعزز التعاون بين القطاعين الخاص والعام وقطاع الأعمال الخيرية لتمويل الحلول في البيئات الهشة. وأخيراً، أكدت المتحدثة على الحاجة إلى القدرة التنظيمية لتنفيذ الأدوات المالية المبتكرة وقوة المشاركة عبر مختلف القطاعات للتصدي للتحديات العالمية بفعالية.

5- وشدد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية على الدور الحاسم الذي تؤديه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دفع النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتحقيق القدرة على الصمود وأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب دور خدمات تطوير الأعمال في تعزيز مثل هذه البيئات؛ وأشاروا إلى الحاجة إلى دعم أقوى في التغلب على الحواجز المتعلقة باللوائح والتمويل المحدود والوصول إلى الأسواق والتي تعوق قدرة هذه المنشآت على أن تكون منتجة ومبتكرة وتنافسية؛ وسلطوا الضوء على الحاجة إلى خدمات دعم مخصصة ومحسنة لمساعدة هذه المنشآت، بما في ذلك بين الفئات الضعيفة، على التكيف مع التحولات الخضراء والرقمية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وأشار ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية إلى الحاجة إلى زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الدولي وزيادة الدعم، بما في ذلك من خلال الموارد المالية والمساعدة التقنية والتعلم بين الأقران، للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، بما في ذلك تلك التي تمتلكها وتديرها النساء. وسلط عدد قليل من المندوبين الضوء على أهمية تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية من خلال أطر مؤسسية معينة ووزارات وسياسات مخصصة. وأكد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية ومندوب واحد على الحاجة إلى تعزيز المهارات الريادية، وخاصة بين الشباب. وسلط ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين الضوء على أهمية الاستراتيجيات والسياسات في التصدي للتحديات فيما يتعلق بالتحولات الخضراء والرقمية والحاجة إلى تعزيز المهارات وإعادة إكساب المهارات؛ وأكدوا في هذا الصدد على برنامج إمبرتيك التابع للأونكتاد، الذي يقدم خدمات أساسية لتطوير الأعمال، والحاجة إلى التبادلات من أجل تبني النماذج الناجحة؛ وأعربوا عن دعمهم لاستمرار العمل على المنصات الإلكترونية الحكومية. وأشار أحد المندوبين إلى الحاجة إلى توسيع وتعزيز مثل هذه البرامج، وسلط مندوب آخر الضوء على دور الأونكتاد، في إطار ركيزة عمل المساعدة التقنية، في دعم نهج تعاوني بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز إمكانات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

باء - خدمات تطوير الأعمال من أجل تهيئة بيئات مواتية لأعمال تجارية دعماً للتنمية المستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- ما وراء الحدود: المشهد المستقبلي للأعمال التجارية

6- خلال الجلسة غير الرسمية الأولى، ناقش المتحاورون الاتجاهات التي تعكس المشهد المتطور لريادة الأعمال والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة. وتألف فريق حلقة النقاش من: وزير التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والعمالة في غامبيا؛ والأمينة العامة لغرفة التجارة

والصناعة العربية السويسرية؛ ومدير يونيتك، جامعة جنيف؛ ورئيس المعهد الوطني لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أنغولا؛ ومدير مؤسسة شواب لريادة الأعمال الاجتماعية.

7- وأشار المتحاور الأول إلى دعم الأونكتاد في صياغة استراتيجية ريادة الأعمال في غامبيا وسلط الضوء على الحاجة إلى أن تتكيف الأعمال التجارية مع التقدم التكنولوجي ومتطلبات المستهلكين. وأشار إلى أهمية دمج الاعتبارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبيئة في خدمات دعم الأعمال، وخاصة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لسد الفجوة الرقمية وتعزيز التحولات في الصناعات. وأخيراً، اقترح المتحاور جعل الذكاء الاصطناعي جزءاً إلزامياً من المناهج الدراسية وأشار إلى أن دعم غامبيا لمثل هذه التغييرات أدى إلى زيادة الاستثمار.

8- وتناولت المتحاور الثانية في حلقة النقاش بالتفصيل حلول خدمات تطوير الأعمال التي تم تنفيذها بنجاح بالفعل، على النحو التالي: قدمت الحاضنات والمسرعات الدعم التقني والمالي؛ وساعد التوجيه المقدم من رعاة الأعمال والمطابقة معهم في تمويل وتطوير الأعمال التجارية؛ وساعد تيسير المدفوعات الرقمية في إطلاق عنان التمويل الجماعي؛ واعتبرت التحويلات المالية والتكنولوجيا المالية مصادر تمويل بديلة. وسلطت الضوء على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تعد مخططات جيدة لتقديم الدعم لتعزيز المهارات وإعادة إكساب المهارات من أجل التقدم التكنولوجي، لأن ذلك كان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات.

9- وأكد المتحاور الثالث على أهمية التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والأعمال التجارية، لدفع عجلة الابتكار. وسلط الضوء على النموذج في سويسرا، الذي يدمج الأوساط الأكاديمية مع شبكة غنية من الشراكات. وأكد المتحاور على أن الأعمال التجارية الناشئة والشركات المنبثقة عن الجامعات يمكن أن تيسر نقل التكنولوجيا، وضرورة وجود شروط واضحة للتعاون وأطر للإتاوات من أجل تعزيز هذه العملية. وأخيراً، أشار إلى الحاجة إلى تشريعات داعمة وتكييف عمليات التعاون لتتناسب المرحلة الثقافية والإثرائية للبيئة الوطنية للابتكار.

10- وعرض المتحاور الرابع بيئة دعم تطوير الأعمال في أنغولا، والذي يتألف من شبكة وطنية متنامية من الحاضنات والمسابقات وقمم الأعمال التجارية الناشئة كأدوات سياساتية رئيسية لدعم الأعمال التجارية الصغيرة والأعمال التجارية الناشئة ورواد الأعمال الشباب.

11- وناقش المتحاور الخامس في حلقة النقاش الاقتصاد الاجتماعي كمحرك حاسم للتنمية المستدامة، مسلطاً الضوء على مزيج نماذج الأعمال التقليدية والاجتماعية حيث تلقي الربحية آثاراً إيجابية. وأشار إلى الحاجة إلى دعم سياساتي ومالي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتدبير مثل السجلات الوطنية لتحديد المنشآت الاجتماعية والاستفادة منها. وأشار المتحاور إلى مخاطر عدم المساواة في القدرة على التكيف بين البلدان النامية، وذكر أن I في المائة فقط من استثمارات الذكاء الاصطناعي تستهدف الصالح الاجتماعي. وأخيراً، من أجل تعزيز الاقتصاد الاجتماعي، اقترح تعزيز الحوافز للتمويل، وتوسيع الفرص التعليمية والبحثية، وتشجيع المنشآت الاجتماعية من خلال المشتريات وتحسين جمع البيانات المؤثرة.

12- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن أهمية التعاون مع الجامعات وحقيقة عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع بالنسبة للبلدان النامية، شدد أحد الخبراء على الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية لتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، مؤكداً على الحاجة إلى بناء القدرات في مجال نقل التكنولوجيا، ومشيراً إلى قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لأفضل الممارسات. وسلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ومندوب واحد الضوء على ريادة الأعمال الاجتماعية

وأشارا إلى النماذج التي يمكن استخدامها. وذكر عدد قليل من الخبراء أنه من المهم إدراج زيادة الأعمال الاجتماعية الناشئة في سياسات زيادة الأعمال وأشاروا إلى التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة في العديد من البلدان في أفريقيا فيما يتعلق بالتغيرات السريعة في تفضيلات المستهلكين والتكنولوجيا، بما في ذلك فيما يتعلق بالفجوات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل المتعلقة بالقطاع غير الرسمي. وناقش الخبراء قدرة الشباب على التكيف وإمكانات تبنيهم للممارسات التكنولوجية والمستدامة، على الرغم من أن العديد منهم ما زالوا يفتقرون إلى المهارات الأساسية ويحتاجون إلى الدعم، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ومندوب واحد إلى الطلب المتزايد من جانب المستهلكين على المنتجات المستدامة، وذكر أنه في حين أن اللوائح المتعلقة بالاستدامة قد تؤدي إلى زيادة تكاليف الأعمال، فإنها ضرورية من أجل التصدي للتحديات الأوسع نطاقاً.

2- أعمال تجارية صغيرة، أثر كبير: المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة من أجل التنمية الاقتصادية

13- خلال الجلسة غير الرسمية الثانية، قدم المتحاورون استراتيجيات لتعزيز تقديم خدمات تطوير الأعمال وناقشوا التدخلات السياسية التي يمكن أن تدعم بشكل فعال تطوير ونمو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة، مع مراعاة التكيف مع السياقات الوطنية المختلفة. وتألف فريق حلقة النقاش من: أستاذة بهيئة التدريس في مركز البحوث لريادة الأعمال، جامعة نينرود لإدارة الأعمال، مملكة هولندا؛ والمدير التقني بدائرة دعم الأعمال التجارية الصغرى والصغيرة، البرازيل؛ ورئيسة دائرة الأعمال بشركة برشلونة أكتيفا، إسبانيا؛ والمدير الإداري بشركة إينوبريدج، سويسرا.

14- وسلطت المتحاور الأولى في حلقة النقاش الضوء على الدور المحوري للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة في دفع النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مشيرةً إلى مساهماتها في خلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية. وناقشت كيف تُحدث هذه المنشآت اضطرابات في الأسواق التقليدية وتطور أسواقاً جديدة ومستدامة. وأعربت المتحاور عن شواغلها إزاء الفجوة الرقمية، التي تفاقت بسبب عدم كفاية المهارات الرقمية عالمياً. ولتخفيف هذه التحديات، أشارت إلى الحاجة إلى تهيئة بيئات تدعم الابتكار وريادة الأعمال المستدامة؛ وتعزيز المهارات الرقمية وتحسين الحصول على الموارد الرقمية من خلال مجموعات "الجسر الرقمي"؛ ودمج مثل هذه المنشآت بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية؛ وإعادة تقييم الأدوار التعليمية في دعم مثل هذه التطورات.

15- وشدد المتحاور الثاني على الدور الحاسم الذي تؤديه الأعمال التجارية الصغيرة في البرازيل، والتي تضم حوالي 24 مليون كيان رسمي، وتساهم في كل من الاقتصاد والمجتمع، وتولد 60 في المائة من الوظائف سنوياً وتمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل. وأشار المتحاور إلى أن الأعمال التجارية الصغيرة تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الابتكار والحد من النشاط غير الرسمي وتعزيز الحصول على الائتمان والإدماج الإنتاجي. وقد قدمت دائرة دعم الأعمال التجارية الصغرى والصغيرة نهجاً استراتيجياً للعلاقات مع العملاء يتضمن الجذب والاستحواد والاستبقاء وإضافة القيمة. وأخيراً، أشار المتحاور إلى المبادرات الرامية إلى تخضير الأعمال التجارية في المناطق الحضرية والغنية بالموارد ودعم الممارسات المستدامة بيئياً والأعمال التجارية الناشئة الشاملة في منطقة الأمازون.

16- وتناولت المتحاور الثالثة بالتفصيل استراتيجية دعم المنشآت الصغرى والصغيرة في برشلونة بإسبانيا؛ وأشارت إلى أن المدينة لديها اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تولد هذه المنشآت أكثر من 90 في المائة من النشاط الاقتصادي، إلى جانب بيئة للأعمال التجارية الناشئة تضم حوالي 2 000 عمل

تجاري ناشئ وشبكة جامعية. وأشارت إلى أن القانون الوطني بشأن الأعمال التجارية الناشئة يوفر حوافز ضريبية لجذب الشركات والمستثمرين، ووصفت عمل شركة برشلونة أكتيفا في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية ودعم اقتصاد متنوع؛ وتشمل المبادرات الرئيسية التدريب الرقمي للمواطنين، ومكتب للتفاعل مع الحكومة ومساحات حاضنة للشركات الجديدة، بالإضافة إلى خدمات مجانية تشمل المشورة بشأن التمويل، مع التركيز على التبنّي الرقمي ودعم رائدات الأعمال، واستراتيجية تركز على القرب والابتكار والمساواة.

17- وتقاسم المتحاور الرابع رؤى بشأن تعزيز خلق فرص العمل المستدامة في سويسرا، مشيراً إلى أن معظم الأعمال التجارية الجديدة تأسست على أساس المهارات المكتسبة من الوظائف السابقة، وغالباً دون استخدام تكنولوجيات جديدة. ودعا إلى إعادة تقييم دعم نمو الأعمال، مشدداً على الحاجة إلى بيانات توفر الوصول في الوقت المناسب إلى المهارات والموارد. وأشار إلى التحديات التي تواجهها الأعمال التجارية الصغيرة نتيجة الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي، وسلط الضوء على الحاجة إلى تخصيص استراتيجي للموارد والمواهب ونماذج تمويل جديدة لدعم الأنشطة الريادية بشكل أفضل. وأخيراً، شدد المتحاور على أهمية التثقيف المستمر والتعلم النظامي، لمواكبة التكنولوجيا، وضمان القدرة على التكيف والنمو في المشهد الاقتصادي المتطور.

18- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن كيفية موازنة تكاليف الامتثال للأعمال التجارية غير الرسمية في صنع السياسات، وإلى أي مدى ينبغي ربط خلق فرص العمل بتنمية ريادة الأعمال ودعم الأعمال التجارية الصغيرة وكيف يمكن جمع البيانات الموثوقة، أشار عدد قليل من الخبراء إلى الدور الإيجابي للتوجيه والثقافة الداعمة لريادة الأعمال وكيف سمح تبسيط اللوائح والحد من البيروقراطية، على سبيل المثال، للعمل غير الرسميين في البرازيل بإضفاء الطابع الرسمي بسرعة على الأعمال التجارية، وبدون تكلفة تقريباً. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن دور الابتكار في ريادة الأعمال، ذكر أحد المتحاورين أنه في حين أن ريادة الأعمال يمكن أن تحدث بدون ابتكار، فإن الابتكار يمكن أن يعزز ريادة الأعمال بشكل كبير من خلال استحداث القيمة والوظائف. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى التحديات التي تواجه تهيئة بيئة مزدهر لريادة الأعمال في سياقات اقتصادية وثقافية متنوعة، مشدداً على أهمية إدارة المخاطر والتنوع ومواطن القوة القطاعية والدعم المالي؛ وشدد على الدور الحاسم للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الوطنية، مشيراً إلى التحديات الناجمة عن آثار التحولات الرقمية والخضراء على ممارسات الأعمال. وأشار أحد المندوبين إلى أهمية دعم القطاعين العام والخاص في ضمان القدرة التنافسية لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة النابض بالحياة والحاجة إلى بذل الجهود لإزالة الحواجز التجارية ودمج المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وأشاد بعض المندوبين ببرنامج إمبريتيك لدوره في تعزيز المهارات الإدارية والتقنية بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأكدوا على الحاجة إلى المزيد من التواصل بين مراكز إمبريتيك لدعم مواصلة توسع البرنامج.

3- رسم مسار لمستقبل الأعمال المستدام

19- خلال الجلسة غير الرسمية الثالثة، ناقش المتحاورون كيف تتطور خدمات تطوير الأعمال من أجل التكيف مع التحول المزدوج للاستدامة البيئية والرقمنة والتقدم التكنولوجي. وتألف فريق حلقة النقاش من: أستاذ مشارك في الاقتصاد وإدارة الابتكار، ورئيس قسم السياسات والاستدامة بالمعهد الفيدرالي للتكنولوجيا، سويسرا؛ والسفير، الممثل الدائم للبعثة الدائمة لشيلي لدى منظمة التجارة العالمية؛ ومساعدة المدير العامة لرابطة المناطق الاقتصادية في نيجيريا؛ والرئيس التنفيذي لشركة موآي للاستثمارات في

البرازيل؛ ومستشار في Orange Corners، وكالة المشاريع، مملكة هولندا؛ والرئيسة التنفيذية والمؤسسة المشاركة في Samudra Oceans، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

20- وناقش المتحاور الأول دور البحث في مساعدة الأعمال التجارية على الانتقال إلى الاستدامة والقدرة على الصمود. وسلط الضوء على العديد من المبادرات، بما في ذلك حاسبة الاتحاد الأوروبي لمسارات إزالة الكربون؛ واستخدام علم البيانات لتقييم الأثر الاقتصادي لكفاءة استخدام الطاقة في العقارات؛ ورقمنة مرافق المياه للحد من النفايات. وشدد المتحاور على التحديات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تلبية أحكام اللوائح المتعلقة بالاستدامة، مشيراً إلى أن الأدوات الرقمية يمكن أن تساعد في تحقيق تكافؤ الفرص من خلال تمكين الشركات الصغيرة من الامتثال. وأخيراً، أكد على أهمية ضمان وصول فوائد الرقمنة إلى الأعمال التجارية خارج المراكز الحضرية.

21- وناقش المتحاور الثاني التركيز في شيلي على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المستدامة، مؤكداً على الحاجة إلى أدوات رقمية يمكن بموجبها تقليص الفجوات بين الشركات وتيسير التحسينات من حيث كفاءة استخدام الطاقة. وقد نفذت الحكومة برامج لرقمنة هذه المنشآت من أجل زيادة نضجها الرقمي. وشدد المتحاور على أهمية السياسات العامة في دعم هذه المنشآت، التي تمثل 99 في المائة من الشركات في شيلي وتولد 70 في المائة من فرص العمل، وسلط الضوء على التحديات التي تواجهها هذه المنشآت، مثل انخفاض الإنتاجية ومحدودية الابتكار ونقص القدرة على الحصول على التمويل، إلى جانب استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تشخيص احتياجات الأعمال وتوقعها. وأخيراً، أشار المتحاور إلى أن النهج التعاوني بين القطاعين العام والخاص ضروري لتعزيز قيادة الأعمال والابتكار.

22- وشددت المتحورة الثالثة على التحديات المتعلقة بريادة الأعمال، مشيرةً إلى انخفاض معدل بقاء الأعمال التجارية والصعوبات في الوفاء بأحكام اللوائح المعقدة. وسلطت الضوء على الفرص التي يوفرها التحول المزدوج للاستدامة والرقمنة، مؤكدة على أهمية محور الأمية الرقمية، والحصول على التمويل ورقمنة العمليات، وخاصة بين رواد الأعمال الشباب. ومع ذلك، لاحظت المتحورة أن العديد من البلدان تقترح إلى البنية التحتية الأساسية اللازمة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى إجراء تحسينات لدعم تبنيه. وكانت المناطق الاقتصادية الخاصة أساسية في تعزيز الصادرات، وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي، وخلق فرص العمل وتعزيز التحول الرقمي، وخاصة بين الشباب في نيجيريا، حيث جعلت الشراكات وبرامج التوجيه وموارد البحث والتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة جذابة. وأخيراً، أشارت المتحورة إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مشيرة إلى أن تنفيذها أدى إلى خفض التعريفات الجمركية ودفع الاستثمار، ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمار والتعاون مع المناطق الاقتصادية الخاصة من أجل إطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة.

23- وناقش المتحاور الرابع تعزيز الاستدامة بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البرازيل، مشدداً على احتياجاتها المتنوعة وأهمية وجود نهج مستدام يشمل الاستدامة المالية والاقتصادية والاجتماعية. وأكد على أن المراحل المختلفة للأعمال تتطلب نهجاً مخصصاً، يكون فيه لكل من خدمات تطوير الأعمال والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين دور في غرس الممارسات الخضراء. ويعتبر ربط الأعمال التجارية الصغيرة ببرامج تعزيز الصادرات والحصول على التمويل وشبكات سلسلة الإمداد ضرورياً في تعزيز الاستدامة. وسلط المتحاور الضوء على أهمية عملية التشخيص المناسبة في اختيار الملامح الريادية المناسبة، مشيراً إلى أن الأعمال التجارية قد تتطلب في المراحل المبكرة حلولاً بسيطة وتدريباً وأن رواد الأعمال الأكثر تقدماً يمكنهم الاستفادة من خدمات الاستشارة والتدريب الجماعي.

24- وقدم المتحاور الخامس تفاصيل مبادرة لوكالة المشاريع في مملكة هولندا لرواد الأعمال الشباب تركز على نهج ثلاثي الأطراف يجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار. وناقش حلقات العمل المتعلقة بالاقتصادات التجددية والدائرية وأهمية تدريب المستثمرين الرعاة على تقييم الأعمال التجارية الناشئة. وأخيراً، أشار المتحاور إلى أمثلة ناجحة على صناديق الابتكار التي ساعدت الأعمال التجارية الناشئة في بناء النماذج الأولية وتعزيز البيئات الريادية.

25- وناقشت المتحاور السادسة كيفية استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الأزرق لدعم جهود إزالة الكربون عن طريق الاستفادة من إمكانات المحيطات، مثلاً عن طريق زراعة الأعشاب البحرية كجزء من مبادرات احتجاز الكربون. وشددت على أهمية التوجيه والتواصل مع جهات التمويل والعمل مع المجتمعات المحلية. وأخيراً، سلطت المتحاور الضوء على استخدام المستثمرين الرعاة لدعم الأعمال الخضراء، مؤكدة على الصعوبات التي يواجهها رواد الأعمال في الحصول على التمويل للمشاريع التي تركز على الاستدامة.

26- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، فيما يتعلق ببيئة ريادة الأعمال، شدد عدد قليل من المندوبين على الحاجة إلى سد الفجوة في المهارات بين رواد الأعمال، وخاصة النساء والشباب، في ضوء التحول المزدوج؛ وأشاروا إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة يمكن أن تيسر بشكل أفضل التحول الرقمي للأعمال التجارية التي يقودها الشباب؛ وأكدوا على التحديات التي تفرضها القيود على الحركة والحاجة إلى بنية تحتية قادرة على الصمود لدعم ريادة الأعمال. وأشار عدد قليل من المندوبين إلى الحاجة إلى دعم ريادة الأعمال بين الشباب والتصدي لتحديات المنافسة غير العادلة التي تواجهها الأعمال التجارية الصغيرة وتناولوا كيف يمكن لخدمات تطوير الأعمال تحسين وصول رواد الأعمال إلى الأسواق. واتفق بعض المندوبين والمتحدثين على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير البنية التحتية، والمهارات الرقمية، باعتبارها مكونات أساسية في نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة من أجل دفع النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام. وأخيراً، شدد المتحاورون على أن لخدمات تطوير الأعمال دور حاسم في تيسير الاستراتيجيات الفعالة لجمع التبرعات، وتعزيز الوصول المالي لهذه المنشآت والأعمال التجارية الناشئة.

4- الابتكار للارتقاء: معالجة مستجدات ريادة الأعمال من خلال تعزيز المهارات وإعادة إكساب المهارات

27- خلال الجلسة غير الرسمية الرابعة، ناقش المتحاورون حاجة خدمات تطوير الأعمال إلى التكيف مع التحول المزدوج، مشددين على الحاجة إلى تعزيز المهارات وإعادة إكساب المهارات بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة، ومعالجة تأثيرات التكنولوجيات الجديدة والاستدامة على ريادة الأعمال، ومستكشفين الخدمات الموجهة لتنمية المهارات وتقديم استراتيجيات تعاونية للتصدي للتحديات في البلدان النامية. وتألف فريق حلقة النقاش من: المديرية التنفيذية لشعبة تنمية المنشآت بوكالة تطوير المنشآت الصغيرة في جنوب أفريقيا؛ ومستشار بأمانة الكومنولث؛ ومدير السياسات والبحوث بشبكة ريادة الأعمال العالمية؛ ورئيس تطوير الأعمال والشراكات بشيب شاب في كينيا؛ ومديرة الاتصالات الاستراتيجية في منظمة شباب الأعمال الدولية.

28- وسلطت المتحاور الأولى الضوء على دور وكالة تطوير المنشآت الصغيرة في جنوب أفريقيا في دعم الأعمال التجارية الصغيرة من خلال توفير المكاتب والحاضنات والشراكات، مع التركيز على النمو الشامل للجميع في القطاع الرقمي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من تجزؤ الخدمات. وسلطت الضوء على الجهود المبذولة للتصدي للتحديات في القطاع غير الرسمي والتنمية الرقمية، مثلاً

عن طريق إنشاء مراكز رقمية ومتاجر شاملة لرواد الأعمال الشباب وتعزيز الوصول إلى الأسواق، وكذلك من خلال مبادرات مثل إمبريكتيك، لتعزيز الابتكار والقدرة، ومساعدة الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً مثل النساء.

29- وشدد المتحاور الثاني على أهمية الابتكار وتعزيز المهارات وإعادة إكساب المهارات في تعزيز ريادة الأعمال والقدرة الاقتصادية على الصمود في الكومنولث، وخاصة من خلال مبادرات مثل أكاديمية الكومنولث للذكاء الاصطناعي، والتي تستهدف الشباب في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا إلى وجود سياسات متماسكة وشراكات قوية عبر القطاعات وتدابير عملية مثل التواصل والتلمذة، لسد فجوات المهارات، وربط التعليم مباشرة باحتياجات سوق العمل، وسلط الضوء على الجهود التعاونية مع الأونكتاد بشأن دليل السياسات بشأن ريادة الأعمال للشباب.

30- وتناول المتحاور الثالث بالتفصيل المبادرات العالمية مثل أسبوع ريادة الأعمال العالمي، الذي يهدف إلى تعزيز بيئات ريادة الأعمال، وشدد على الحاجة إلى مشاركة القطاع العام، لتعزيز التعاون وضمان الشفافية. وسلط الضوء على التحديات التي تواجه تحديث المهارات في الصناعات الناشئة والحاجة إلى أن تكون الحكومات والقطاع الخاص متكيفين ومستجيبين، مشيراً إلى أن الموارد والتصاميم المخصصة بشكل سيئ يمكن أن تعيق نمو البيئات.

31- وأكد المتحاور الرابع على الدور الحاسم الذي يؤديه تعزيز المهارات وإعادة إكساب المهارات في دعم الأعمال التجارية المبتدئة وتحفيز النمو الاقتصادي، مشيراً إلى الفجوة الكبيرة في المهارات بين 60 في المائة من الأعمال التجارية الناشئة في أفريقيا وسلطاً الضوء في هذا الصدد على برنامج زمالة الأونكتاد للمؤسسين الإلكترونيين. وأكد على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي في برامج إعادة إكساب المهارات، بما في ذلك التوفيق بين المهارات وصناديق الابتكار التي تشرف عليها الحكومة، لتعزيز بيئات ريادة الأعمال ومساعدة رواد الأعمال على توسيع نطاق آثارهم.

32- وتناولت المتحورة الخامسة بالتفصيل المبادرات العالمية المصممة لتمكين رواد الأعمال الشباب، وخاصة أولئك القادمين من المناطق المحرومة أو الريفية، مشددة على اتباع نهج شامل يدمج الدعم التقني والمهارات الشخصية والحصول على الموارد. وسلطت الضوء على دور سياسات ريادة الأعمال الشاملة للجميع وإمكانيات الابتكار الذي يقوده الشباب في مجالات مثل التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والعمل المناخي، وقدمت مثلاً على رائد أعمال في نيجيريا طور تكنولوجيا زراعية ذكية مناخياً، لإثبات الحاجة إلى توسيع نطاق هذه الخدمات لتصل إلى المجتمعات المحلية المهمشة.

33- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أكد المتحاورون على الحاجة إلى تنمية المهارات الحاسمة في بيئة أعمال يشكها الانتقال المزدوج؛ وسلطوا الضوء على أهمية خدمات تطوير الأعمال المخصصة، والتوجيه والشهادات؛ وناقشوا مواءمة السياسات الحكومية، وتعزيز تبادل البيانات وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، لدعم ممارسات تنمية المهارات والاستدامة، والتصدي للتحديات التي تواجه الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وأعربوا عن شواغل إزاء الصعوبات التي تواجهها الأعمال التجارية الصغيرة فيما يتعلق باتفاقات التجارة المعقدة؛ وأكدوا على الحاجة إلى برامج التوجيه، لمكافحة هجرة العقول وجذب رواد الأعمال من الشتات. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن الحاجة إلى استراتيجيات تيسر الوصول إلى مجتمع الأعمال وتدعم بشكل فعال الأشخاص ذوي الإعاقة، وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية ورائدات الأعمال في توسيع نطاق المشاريع، سلط المتحاورون الضوء على قيمة البرامج المخصصة والشاملة للجميع للفئات الضعيفة، مؤكداً على أهمية التكامل في مجتمع الأعمال السائد، لتعزيز التوسع والنمو؛ ومؤكدين على فوائد الدعم المجتمعي ودعم الأقران بين رواد الأعمال، على النحو الذي أظهرته برامج مختلفة في البلدان المتقدمة؛ ومشيرين إلى أن التدريب المخصص غالباً ما يوفر أكبر قدر من النمو؛ وتناولوا التصميم والتنفيذ الفعالين لبرامج التلمذة، والتي ينبغي أن توفر مساراً للتوظيف

طويل المدى وتشمل حوافز مختلفة لتشجيع المشاركة. وأشار أحد المندوبين إلى فعالية شبكات الأقران بين رواد الأعمال الشباب، مشيراً إلى مثال على حدث تمويل للأعمال التجارية الناشئة في فنلندا قام فيه المتحاورون بتقدير قيمة القدرة على التوصيل وتبادل الأفكار ودعم بعضهم البعض؛ وتساءل عما إذا كانت هناك فوائد أكبر في السماح لرواد الأعمال الشباب بحل المشاكل من خلال مثل هذه الشبكات، دون تدخل مباشر من السلطات العامة. وتناول مندوب آخر التدخلات الرئيسية بشأن السياسات والتي يمكن أن تنفذها الحكومات لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النمو، وخاصة في الاستجابة للصدمات الاقتصادية العالمية الكبيرة. وسلط مندوب الضوء على التحدي المتمثل في إدارة الشركاء المتعددين والجهود المكررة الناتجة عن ذلك في نفس مجالات التدخل في البلدان النامية؛ وأشار إلى الحاجة إلى تحسين التعاون بين مقدمي الخدمات من خلال تنسيق السياسات وتخصيص الموارد بشكل فعال؛ وأكد على أهمية برامج التلمذة التي تشمل مسارات تؤدي إلى فرص عمل فعلية.

جيم - خاتمة

34- أشارت الرئيسة إلى أن الخبراء توصلوا إلى توافق في الآراء بشأن أهمية خدمات تطوير الأعمال في تعزيز بيئات الأعمال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن الجلسات غير الرسمية سلطت الضوء على أهمية التقدم التكنولوجي والاستدامة في إعادة تشكيل نماذج الأعمال، والحاجة إلى أن تُدمج المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية الناشئة والاستدامة والرقمنة في أعمالها. وقد عملت المناقشات على تأكيد ما يلي: الحاجة إلى خدمات تطوير الأعمال معقولة التكلفة والتي يمكن الوصول إليها وإلى بيئة داعمة لمثل هذه التحولات؛ والحاجة إلى تكييف الحلول مع السياقات الوطنية وتصميم إجراءات السياسات بما يناسب مع السياق؛ وأهمية المهارات الرقمية، واستخدام النكاه الاصطناعي لتحقيق الفوائد المجتمعية وتعزيز التعاون بين الجامعات والأعمال التجارية من أجل نقل التكنولوجيا؛ وقدرة الاقتصاد الاجتماعي على دفع التنمية المستدامة والدور المحوري للشباب في تبني الممارسات المستدامة؛ والدور الحاسم للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية وتشكيل الأسواق المستدامة؛ والحاجة إلى تعزيز المهارات الرقمية وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الرقمية، لدمج المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية. وأشارت الرئيسة إلى أن المناقشات تناولت ما يلي: التحديات في مجالات مثل حصول الأعمال التجارية غير الرسمية على الائتمان وأهمية التنوع والشمول والتجمعات القطاعية؛ وأهمية صنع السياسات، لتوجيه رواد الأعمال في التحول الرقمي، والمنصات القائمة على الإنترنت، التي يمكن أن تيسر الحصول على المعلومات؛ والعناصر الثلاثة لنهج الاستدامة، وهي العناصر البيئية والاجتماعية والمالية. وأخيراً، أشارت الرئيسة إلى أن المناقشات عملت على التأكيد على أن خدمات تطوير الأعمال يمكن تعزيزها من خلال الشراكات بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وأن ذلك يعد بالغ الأهمية في التصدي للتحديات الرقمية والتحديات المتعلقة بالاستدامة.

35- وأكدت مديرة شعبة الاستثمار والمشاريع، في ملاحظاتها الختامية، على التزام الأونكتاد ببناء الجسور بين مختلف أصحاب المصلحة وأشارت إلى الموضوعات الرئيسية التي تتطلب المزيد من الاهتمام. وأشارت إلى تحديث إطار سياسة ريادة الأعمال. وقد ناقشت مسألة إدراج الفئات الضعيفة في مجال ريادة الأعمال، وأشارت المديرية إلى التعاون الجاري مع أمانة الكومنولث لتحديث دليل السياسات بشأن ريادة الأعمال بين الشباب؛ وأضافت أن الأونكتاد متاح لاستعراض وتطوير أطر السياسات المخصصة للمهاجرين وإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية. وأشارت إلى سياسات المساواة بين الجنسين وأنشطة التوعية التي يقوم بها الأونكتاد فيما يتعلق برائدات الأعمال، بما في ذلك من خلال

جوائز المرأة في مجال الأعمال. ويشتمل التنفيذ الجاري لبرنامج إمبريتيك ومبادرة روابط الأعمال على الخطة 2.0 التي تركز على التحول الرقمي ومناهج التدريب الجديدة، مثل حلقة عمل بشأن التكنولوجيا المالية، كما يعمل الأونكتاد على المنصات الإلكترونية الحكومية ومعايير إعداد التقارير الجديدة المتعلقة بالاستدامة في ضوء التحول نحو الاستدامة. وأخيراً، أشارت المديرية إلى العلاقة بين الاستثمار والمنشآت وأهمية بيئة الاستثمار وذكرت أنه سيجري النظر في نتائج المناقشات الحالية أيضاً في اجتماع على المستوى الوزاري سيعقد خلال منتدى الاستثمار العالمي في عام 2025.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

36- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 30 أيلول/سبتمبر 2024، السيدة داتو نظيرة عثمان (ماليزيا) رئيسة، وأنا لوبرتاد غوزمان فيليدا (غواتيمالا) نائبة للرئيسة ومقررة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

37- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 30 أيلول/سبتمبر 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/MEM.4/30). وكان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- خدمات تطوير الأعمال من أجل تهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية دعماً للتنمية المستدامة.
- 4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

38- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لنائب الرئيسة - المقررة بأن تضع، تحت إشراف الرئيسة، الصيغة النهائية لتقرير دورته الحادية عشرة بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

1-	حضر الدورة ممثلات وممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:
	الاتحاد الروسي عمان
	إثيوبيا غابون
	أذربيجان غامبيا
	الأرجنتين غواتيمالا
	الإمارات العربية المتحدة فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
	أنتيغوا وبربودا فنلندا
	إندونيسيا كابو فيردي
	أنغولا الكاميرون
	إيران (جمهورية - الإسلامية) الكونغو
	البرازيل كينيا
	بربادوس ليبيا
	بنغلاديش ليسوتو
	تايلند ماليزيا
	تركيا مصر
	توغو المغرب
	تونس منغوليا
	جمهورية الكونغو الديمقراطية ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
	جنوب أفريقيا نيبال
	زامبيا النيجر
	ساموا نيجيريا
	سري لانكا هندوراس
	شيلي دولة فلسطين
	الصين الكرسي الرسولي
	العراق

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركات والمشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركات والمشاركين، انظر

.TD/B/C.II/MEM.4/INF.11

- 2 وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية مُمثلاً في الدورة:
أمانة الكومنولث
- 3 وكان مكتب الأمم المتحدة التالي مُمثلاً في الدورة:
مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- 4 وكانت الوكالة المتخصصة التالية مُمثلاً في الدورة:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- 5 وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان مُمثلتين في الدورة:
الفئة العامة
غرفة التجارة والصناعة العربية السويسرية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
-